منظمة العمل الدولية

الاجتماع التشاوري الوطني لمنظمة العمل الدولية بشأن عمل الشباب في الأردن

عمان، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢

المذكرة المفهومية

I. الخلفية

في ضوء الموجة الأخيرة من الإنتفاضات العربية، شهدت الأردن في العام ٢٠١١ سلسلة من الإحتجاجات والإضرابات غير المسبوقة التي طالبت بإصلاحات شاملة لمعالجة أوجه العجز في مجالات العدالة الإجتماعية والعمل اللائق والحوكمة الرشيدة. ونظراً إلى أن الشباب (١٥-٢٤ عاماً) يمثّلون نحو ٢٢% من إجمالي السكان و٤٩% من العاطلين عن العمل، إحتلّت قضية عمل الشباب صدارة هذه الأحداث.

وبالفعل، تتسّم الأردن بشباب سكانها (٧٠% ما دون سن الـ٣٠) وهم الأسرع نمواً في العالم (حيث بلغ النمو السكاني ٣,٣% بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠٩)، وهذا يشكّل تحدياً كبيراً أمام الإقتصاد المحلي لجهة استحداث عدد كاف من الوظائف من أجل استيعاب أكثر من ٦٠,٠٠٠ وافد جديد إلى سوق العمل سنوياً، وهم بمعظمهم من الشباب، فيما لا تستطيع الحكومة سوى استحداث ١٠,٠٠٠ وظيفة.[١]

وبالتالي، تلقي البطالة بظلالها بشكل غير متكافئ على الشباب، حيث تبلغ معدلات البطالة في صفوف الشباب ٢٧%، أي أكثر من ضعف إجمالي معدّل البطالة في العام ٢٠٠٩. وفي الوقت الذي ترتبط فيه بطالة الشباب بالوضع العام للبطالة، تتسّم بطالة الشباب بأبعادها الخاصة. فسياسات الإستثمار وتحرير التجارة لم تتمكّن من استحداث وظائف نوعية تستجيب لتطلّعات وطموحات ومؤهلات الشباب الأردني العالي الثقافة. ونتيجة لذلك، يعمل قرابة ٦٠٠,٠٠٠ أردني، أي نصف القوى العاملة الأردنية في الداخل، في الخارج في وظائف كثيفة المهارات بمعظمها، ما يشير إلى أن *العرض المحلي* للمهارات يتجاوز *الطلب المحلي* على المهارات. وعليه، فشلت الإستثمارات الحكومية الضخمة الرامية إلى تحسين المنظومة التعليمية في تسهيل إدماج الشباب في سوق العمل. في المقابل، شغل العمال المهاجرون الكثير من الوظائف المستحدثة محلياً بأجور متدنية، وفي ظل ظروف وشروط عمل متردية وفي غياب أي شكل من أشكال الحماية الإجتماعية. إلى هذا، تفاقم وضع الباحثين عن العمل في الأردن، وبخاصة الشباب، سوءاً نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨)، وتنامي أزمة الديون الأوروبية (٢٠١٠) وحصول التطورات السياسية في المنطقة العربية.

[١] http://www.kingabdullah.gov.jo/news/details.php?kn_serial=9117&menu_id=26&lang_hmka1=1

إلى جانب الإستخدام الهيكلي والعوامل المساندة له، تعاني الأردن من أدنى معدلات المشاركة الإقتصادية في العالم، حيث تبلغ نسبة القوى الناشطة اقتصادياً ما فوق سن الـــ١٥ ٤٠% فقط. وبالفعل، تُعتبر مشاركة المرأة العاملة في الحياة الإقتصادية متدنية ومقلقة جداً حيث لا تتجاوز الـــ١٤,٩%، بالمقارنة مع مشاركة العمال والعاملات في البلدان الأخرى في المنطقة العربية. ويُعزى تدني معدلات مشاركة المرأة العاملة في الإقتصاد بشكل خاص إلى معوقات إجتماعية وثقافية تمنع المرأة من الإنخراط بشكل كامل في سوق العمل.

في ضوء ما تقدّم، بادرت الحكومة الأردنية إلى إطلاق مجموعة من المبادرات ذات الصلة بسياسات الإستخدام من أجل معالجة التحديات المذكورة أعلاه. على سبيل المثال، أطلقت الحكومة الأردنية الخطة الوطنية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ التي ترمي إلى الحدّ من الفقر والبطالة. وقد شدّد القسم الأول من الخطة على الحاجة إلى معالجة مسألة تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك التعليم الرسمي، والتعليم العالي، والتدريب والتعليم المهني والتقني ورعاية الشباب.[٢] ثم تلتها الأجندة الوطنية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥، والخطة التنفيذية للتنمية للفترة ٢٠١١-٢٠١٤، ثم الإستراتيجية الوطنية للإستخدام التي تمّت الموافقة عليها بشكل رسمي في أيار/مايو ٢٠١١، من أجل معالجة مشاكل الإستخدام البنيوية في الأردن، من خلال اعتماد سياسات وبرامج لتحسين استحداث فرص العمل مع التركيز على عمل الشباب وتعزيز تغطية الحماية الإجتماعية لصالح الجميع، فضلاً عن الخفض التدريجي لعدد العمال المهاجرين واستبدالهم بالعمال الأردنيين.

في هذه الأثناء، تمّ إطلاق مجموعة من البرامج والمشاريع بدعم الوكالات الإنمائية الشريكة من أجل معالجة مسألة مشاركة وبطالة الشباب. وتشمل البرامج والمشاريع المذكورة تنمية المهارات البشرية والفنية، وتوفير التمويل الصغري، ودعم الريادة، والمطابقة بين المهارات والوظائف، والتوظيف إلخ. على سبيل المثال، تم إطلاق مشروع "مستقبلي" في العام ٢٠٠٩ بالشراكة بين اليونيسيف[٣] ومنظمة إنقاذ الطفولة من أجل زيادة الفرص المتاحة أمام المراهقين بين سن الـــ١٥ والـــ١٩ وذلك بهدف تعليم وتنمية المهارات التي تمكّنهم في نهاية المطاف من تحسين ظروفهم المعيشية وظروف أسرهم الإقتصادية. كما تمّ إطلاق برنامج "شباب للعمل في الأردن"، نتيجة التعاون بين الصندوق الدولي للشباب ووزارة التنمية الإجتماعية بالأردن، وهو يهدف إلى تحسين الخدمات الإجتماعية وتوفير الحماية للسكان المستضعفين، مع التركيز على تعزيز قابلية عمل الشباب والإلتزام المدني.

أما المبادرات الأخرى المنقذة من جانب وكالات الأمم المتحدة فتشمل إجراء مسوحات للشباب (اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة للسكان)، وإجراء مسوحات بشأن الإنتقال من المدرسة إلى العمل لفهم التحديات الماثلة أمام الشباب بشكل أفضل في مرحلة الإنتقال إلى سوق العمل (منظمة العمل الدولية)، ودعم الحكومة الأردنية في إطار بلورة استراتيجية خاصة بالشباب (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة للسكان)، ونشر رزمة التدريب "تعرف إلى عالم الأعمال (كاب)"، وسواها من رزم التدريب الخاصة بالطلاب في إطار نظام التعليم المهني (اليونيدو). وانطلاقاً من هذه الأنشطة، حدّد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ "الإستثمار في الشباب" كمجال من مجالات أولويات العمل الأربعة. وعليه، ستعمل وكالات الأمم المتحدة مجتمعة من أجل تحسين مشاركة الشباب التضمينية في الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية. وبموازاة ذلك، يركّز برنامج منظمة العمل الدولية القطري الثاني للعمل اللائق (٢٠١٢-٢٠١٥) الذي حظي بالموافقة مؤخراً على الشباب من حيث توسيع فرص الإستخدام وتعزيز حقوق العمل.

---

[٣] http://www.unicef.org/sowc2011/pdfs/Jordan.pdf

لكن بالرغم من أهميتها، تبقى الكثير من الجهود المذكورة وسواها مشتّتة ومستقلة عن بعضها البعض في غياب التنسيق الوطني واتساق السياسات. وبالتالي، يأتي الأثر الإجمالي المنشود على المستوى الوطني محدوداً.

II. أهداف الإجتماع التشاوري الوطني بشأن عمل الشباب

في ضوء ما تقدّم، تنوي منظمة العمل الدولية وبالتعاون مع المجلس الإقتصادي والإجتماعي تنظيم إجتماع تشاوري وطني في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢ من أجل تسهيل إقامة حوار مفتوح بشأن عمل الشباب. وسيسعى الإجتماع التشاوري إلى تحقيق توافق وطني حول مجالات العمل الأولوية في إطار معالجة مشكلة عمل الشباب. كما سيحرص الإجتماع التشاوري على بلوغ المكوّنات الثلاث والجهات الفاعلة الأساسية فهم مشترك وتوافق بشأن الحلول ذات الصلة بعمل الشباب في الأردن. إلى هذا، سيسعى الإجتماع التشاوري المصحوب بتمرين رسم الخرائط إلى حشد الإلتزام بشأن الحاجة إلى اعتماد مقاربة شاملة ومتسّقة بشأن عمل الشباب. كما سيحيط بجميع المبادرات القائمة التي تساند عمل الشباب، ويحدّد الممارسات الفضلى ويصدر التوصيات الهادفة إلى الإرتقاء بهذه الممارسات من أجل تعظيم الأثر.

يضمّ المشاركون في الإجتماع التشاوري ممثلي الحكومة والعمال وأصحاب العمل، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الشبابية وسواها من الجهات المعنية. وسيكون الإجتماع جزءاً من سلسلة خمسين فعالية وطنية يتم تنظيمها على المستوى العالمي بالإضافة إلى ثلاث فعاليات في المنطقة العربية (إجتماع إقليمي في بيروت في ١٢-١٣ مارس وإجتماع وطني في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ١٥ آذار/مارس) من أجل دعم وإغناء مناقشات مؤتمر العمل الدولي للعام ٢٠١٢ بالمعلومات بشأن "أزمة عمل الشباب". ومن خلال جمعها في فترة زمنية واحدة، ستساهم هذه الفعاليات المقرّرة في تحقيق التآزر بين البلدان وتعزيز ظهور هذه المبادرات على الساحة العالمية، وبالتالي في زيادة الوعي بشأن إلحاحية تعزيز العمل اللائق للشباب.

****